تقييم حالة المنشآت متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030 : التحديات والفرص

إعداد

د. عبدالمنعم إبراهيم علي العبدالمنعم

أستاذ الاقتصاد – كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية

munim4343@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الخامس والأربعين - العدد الثالث يوليه 2023

رابط المجلة: https://zcom.journals.ekb.eg/

تقييم حالة المنشآت متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030 : التحديات والفرص

ملخص:

إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تُعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي، ومن أهم المساهمين في الناتج الإجمالي المحلي المستدام في مختلف دول العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية. لذا ارتفعت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي السعودي إلى أكثر من 28٪ مقارنة ب 20٪ في عام 2016، علما بآن النسبة المستهدفة لرؤية 2030هي 35٪ وهذه إشارة إلى أداء مميز لتحقيق اهداف الرؤية. كما ارتفاع نسبة مساهمة التوظيف في هذا القطاع يعكس مدى ارتفاع مساهمته في الاقتصاد المحلي.

تُعتبر العوامل المالية والتنظيمية، وعوامل البنية التحتية، من أهم المحددات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة للدخول في قطاعات مثل الصناعة والإنشاءات والنقل والسياحة، بسبب متطلبات رأس المال المرتفعة، والحاجة إلى مهارات متخصصة. وتالياً، هناك ضرورة لتأطير وتنفيذ الاستراتيجيات التي من شأنها ضمان زيادة مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة المتزايدة في هذه القطاعات، حيث إن ذلك يساعد في مكافحة الفقر وتدني دخل الفرد، وتخفيض البطالة التي تعاني منها الدول العربية.

لذا ودعماً لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ,2030 قامت الدولة بإنشاء عدد من الهيئات والبنوك المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ((منشآت)) والتي صدر تنظيمها في 2016/4/18 وكان أعمال البنك بدأت مؤخراً من خلال 6 منتجات تمويلية رئيسية تم تطويرها بناءً على احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التقدّم بطلب التمويل من خلال موقع بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي يتيح الوصول إلى أكثر من 48 جهة تمويلية في المملكة.

كما تم إنشاء حديثاً بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة كأحد الصناديق والبنوك التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني، والذي يهدف إلى زيادة إجمالي محفظة القروض للقطاع المالي وسد الفجوة التمويلية، وتعزيز مساهمة المؤسسات المالية في تقديم حلول تمويلية مبتكرة، وتحقيق الاستقرار المالي لهذا القطاع الحيوي الهام ليكون ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية في المملكة وممكّناً لتحقيق رؤية 2030م.

لذا نجد أن هناك منجزات تحققت بعد وجود تلك الهيئات والبنك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بآنه تخطى عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حتى نهاية الربع الثالث من العام 2022م حاجز 970 ألف منشأة؛ فيما بلغ حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لتلك المنشآت من قِبَل البنوك وشركات التمويل حتى نهاية الربع الثاني من العام 221 مليار ريال؛ فين حين بلغ إجمالي المبالغ المصروفة في مبادرة الإقراض غير المباشر للربع الثالث 2.85 مليار ريال استفاد منها 2500 منشأة، مع بلوغ نسبة نمو مبالغ التمويل 29% مقارنة بنفس الفترة من العام 2021م.
الكلمات الرئيسية: المنشآت متناهية الصغر والمتوسطة، المملكة العربية السعودية، التحديات والفرص

مقدمة:

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية. كما أن لها أثراً إيجابياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها حجر الزاوية في تنويع القاعدة الاقتصادية. كما تعمل تلك المنشآت على زيادة الصادرات وخلق فرص عمل جديدة للشاب السعودي وفتح أسواق عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

لقد أدركت المملكة العربية السعودية منذ فترة طويلة أهمية توفير بيئة ورعاية لهذه المنشآت، مع تحديد اهداف واضحة لرؤيتها من خلال سن قوانين وتشريعات جديدة واجراء إصلاحات وتقديم مساعدات مالية بما يتوافق مع تحقيق رؤية المملكة (2030).

لذا يتضح جلياً أن ضعف مساهمة المشاريع المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي السعودي ورفع مساهمتها حسب رؤية 2030 ناتج عن قصور بالأنظمة والتشريعات التي تنظم عملها وخلق بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار.

لذا تعيش المنشآت المتناهية الصغر وكذلك الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مرحلة جديدة، فيها من التحديات التشريعية والتنظيمية والتشغيلية والمالية والثقافية والسلوكية الشيء الكثير. الأرقام قد تشخص أجزاءً من المشكلة، لكنها لا تقدم كل الحلول. فالهدف رفع نسبة مساهمة المنشآت المتناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي من 20% إلى 35%؛ حيث تشكل تلك المنشآت حاليًّا أكثر من 99% من عدد المنشآت المنتسبة بالغرف التجارية الصناعية في المملكة، مقارنة بالنسبة التي حققتها الاقتصادات المتقدمة التي تصل الى (70%). ولا تتعدى نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (5%) من التمويل الإجمالي وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعدلات العالمية.

لذا تم انشاء عدد من الهيئات والبنوك ومنها الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ((منشآت)) والتي صدر تنظيمها في 11/4/1437 الموافق 18/4/2016 وكذلك انشاء بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SME BANK) في عام2022/12/4 الذي يسعى إلى سد الفجوة التمويلية حيث تم اتاحة عدد من المصارف وشركات التمويل لتقديم برامج تمويل منخفضة التكلفة لمساعدتها في زيادة قدرتها على منح تمويلات لقطاع المنشآت المتناهية الصغر وكذلك الصغيرة والمتوسطة.

جدول 1

مساهمة المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي لعدد من الدول

الدولة	نسبة عدد المنشآت	نسبة مساهمتها في الناتج المحلي
السعودية	**92.7%**	**28.7%**
اليابان	99.4%	56.3%
الهند	92.1%	39%
سنغافورة	97%	70%
مصر	96%	76%
تونس	93%	53%

المصدر:Elhassan, Osama Mohammed (2019) , pp. 172

يوضح الجدول 1 أعلاه أن حجم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية خلال عام 2019 يبلغ حواي 92.70٪ ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 28.70٪. هذه نسبة منخفضة مقارنة ببقية الدول المدرجة في الجدول مما يؤكد حجم المشكلة التي تواجه تلك المنشآت وكذلك حجم المسؤولية أمام المسؤولين لوضع الحلول المناسبة والتي تسعى الرؤية 2030 لإنجاز ذلك.

ونستطيع قياس دور ومساهمة المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد بثلاثة معايير: المساهمة في التوظيف مما يساهم في علاج البطالة والإنتاج مما تساعد تلك المنشآت في دعم الناتج المحلي لأنها أداة فعالة في توسيع قاعدة الإنتاج عند تنفيذ استراتيجيات دعم الصادرات وإحلال الواردات مما يساعد على معالجة الاختلالات الهيكلية لميزان المدفوعات و حصة من إجمالي عدد المنشآت في الاقتصاد حيث تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة روافد لتغذية المنشآت الكبيرة بمدخلات الإنتاج مما يساهم في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقا للحسان (2019).

أولا: أهداف البحث

توضيح بعض الإشكالات المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، منها إشكالية المفهوم ومعايير التصنيف، ومدى مساهمة هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية .تقييم للواقع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة مع إبراز أهم الإنجازات التي تمت والتغيرات التي ساهمت في هذا التغير، بعض الصعوبات والمعوقات التي تعيق نشاط وتطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع توفير السبل المتاحة لدعم هذا القطاع .

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة دور في زيادة القدرات الإنتاجية للدولة وتحقيق تنمية اقتصادية، كما أنها تعد ظاهرة اقتصادية واجتماعية، فاختيارنا لهذا الموضوع نابع من هذه الأهمية والمكانة التي تحتلها المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ مع تشجيع الدولة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

لا شك ان تسليط الضوء على المشاكل التي يواجها أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المطلوب ضروري للنهوض بواقع هذه المشاريع. وقد ساعدت الدراسة في تحديد العقبات والتحديات الرئيسة التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وما هي الحلول الواجب اتباعها من أجل التغلب على هذه العقبات. وقد وجد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي واحدة من أهم المنافذ في تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم حيث تمثل أعلى نسبة بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية من جميع الأحجام.

ثانياً: مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة

في الواقع، لا يوجد تعريف موحد مقبول عالميا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. هناك العديد من المعايير، والتي يمكن استخدامها لتحديد هذه المنشآت. تشمل المعايير الكمية عدد الموظفين وحجم رأس المال وحجم الإنتاج وحجم المبيعات والاستهلاك السنوي للمواد الخام والقيمة المضافة. تشمل المعايير التي تعتمد على الاختلافات الوظيفية انخفاض التخصص في وظيفة الإدارة، وقوة الاتصالات الشخصية، وصعوبة الحصول على الائتمان المطلوب، وعدد كبير من الوحدات الصغيرة. علاوة على ذلك، تختلف الحدود العليا والدنيا المستخدمة في هذه المعايير من بلد إلى آخر. وعلى أي حال، يظل عدد العمال هو الأكثر قبولاً فيما يتعلق بتوافر البيانات المطلوبة
تتفق العديد من الدراسات مع تصنيف المنشآت الصغيرة الحجم على أنها تلك التي توظف ما بين 10 إلى أقل من 60 عاملا، في حين أن المنشآت المتوسطة الحجم هي تلك التي توظف ما بين 60 إلى أقل من 100 عامل. ويبين الجدول 1 تعريفاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم باستخدام معايير العمل في بعض البلدان.

جدول 2

تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معايير العمل لبعض البلدان

الدولة	القطاع	الوصف	الحد الاقصى
الدنمارك	جميع القطاعات	صغيرة –متوسطة	20
إيرلندا		صغيرة – متوسطة	20
النرويج		صغيرة – متوسطة	20
فرنسا		صغيرة – متوسطة	50
المانيا		صغيرة – متوسطة	100
كندا		صغيرة – متوسطة	100
الفلبين		متوسطة	99
كوريا		صغيرة – متوسطة	20
بريطانيا		متوسطة	49-10
أمريكا		صغيرة	100
أمريكا		متوسطة	100

المصدر: مجلة التعاون الصناعي – العدد 60 – ابريل 1995

Small and Midsize Enterprise (SME) Defined: Types Around the World By DANIEL LIBERTO, July 21, 2022

يتكون قطاع سوق المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مجموعة من المنشآت ذات الأحجام المختلفة (كما هو محدد حسب عدد الموظفين ورأس المال العامل و/أو الإيرادات السنوية) وتعمل في مجموعة متنوعة من القطاعات. في أحد طرفي النطاق، يمكن أن تكون المنشآت أكبر قليلا من المشاريع الصغيرة وفي الطرف الآخر، يمكن أن تكون المنشآت بحجم الشركات الكبيرة تقريبا (انظر الجدول 2). تعرف مؤسسة التمويل الدولية المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أنها منشآت مسجلة يعمل بها أقل من 300 موظف. ويمكن زيادة تضييق نطاق هذه الفئة بتمييز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن المشاريع الصغيرة جدا من خلال وجود حد أدنى من الموظفين. ويمكن أيضاً تقسيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مشاريع صغيرة ومشاريع متوسطة الحجم. تشمل المعايير البديلة لتحديد القطاع المبيعات السنوية والأصول وحجم القرض أو الاستثمار.

ثالثاً: أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة ودورها في تحقيق رؤية 2030

يقدم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة مساهمة كبيرة في اقتصاد المملكة العربية السعودية من خلال عدة قنوات رئيسية، منها المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي المحفز لاقتصاد السعودية وكذلك في البلدان المتقدمة والنامية الأخرى. نظراً لأن لديهم فرص إنتاج أكثر مرونة مقارنة

بالمؤسسات الكبيرة، فإنهم يتكيفون مع التغيرات في الطلب في وقت قصير ويصلون إلى ظروف المنافسة الكاملة بسرعة. وبالتالي فهي:

- تساهم في الدخل القومي والإنتاجية وتدريب رواد الأعمال.
- المساهمة في تنويع مصادر الدخل
- المساهمة في خلق فرص العمل

يمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة توفير المنتجات والخدمات التي تحتاجها المنشآت الكبيرة، مما قد يؤدي إلى إنشاء هيكل صناعي متكامل قادر على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

يساعد التوزيع الجغرافي للشركات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق نمو أكثر توازنا بين مناطق البلاد، ويخلق فرص عمل وبالتالي يحد من تركيز السكان في المدن الكبيرة، كما يساهم تطوير ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي الى زيادة المدخرات الوطنية، ويزيد من حجم الاستثمارات المحلية، ويحسن حالة الميزان التجاري من خلال المساهمة في انخفاض الواردات وارتفاع الصادرات. كما تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تحسين واستخدام التقنيات الجديدة بسبب هياكلها المبتكرة والمرنة.

لذا ودعما لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية، 2023 قامت الدولة بإنشاء عدد من الهيئات والبنوك المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ((منشآت)) والتي صدر تنظيمها في 11/4/1437 الموافق 18/4/2016 وبدأت أعمال بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SME BANK) في عام 2022/12/4 من خلال توقيع عدد من الاتفاقيات تعاون مع مصارف ومؤسسات وشركات تمويل لخلق شراكات وتعزيز مساهماتها في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التقدّم بطلب التمويل من خلال موقع بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي يتيح الوصول إلى أكثر من 48 جهة تمويلية في المملكة.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الإعلان يأتي تزامناً مع اعلان انضمام شركة الاستثمار الجريء (SVC) والتي يخصص لها 3.2 مليار ريال لدعم النمو الاستراتيجي للشركة في تطوير منتجات استثمارية تعزز دورها في تحفيز واستدامة تمويل الشركات الناشئة من مرحلة ما قبل التأسيس إلى

ما قبل الطرح الأولي للاكتتاب العام عن طريق الاستثمار في الصناديق والاستثمار بالمشاركة في الشركات الناشئة.

كما تم إعلان انضمام برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) لمجموعة "بنك المنشآت"، والذي حظي بتخصيص ما يقارب المليار ريال لدعم برامجه وتوسيع أعماله.

الجدير بالذكر أن بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة أنشئ بقرار مجلس الوزراء رقم (376) وتاريخ 04 /07 /1442هـ الموافق 2021/02/16م، وصدر نظامه بموجب المرسوم الملكي رقم (م/46) وتاريخ 1444/04/08هـ الموافق 2022/11/02م كأحد الصناديق والبنوك التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني، والذي يهدف إلى زيادة إجمالي محفظة القروض للقطاع المالي وسد الفجوة التمويلية، وتعزيز مساهمة المؤسسات المالية في تقديم حلول تمويلية مبتكرة، وتحقيق الاستقرار المالي لهذا القطاع الحيوي الهام ليكون ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية في المملكة وممكّناً لتحقيق رؤية 2030م.

هدف الهيئة إلى تنظيم قطاع المنشآت في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية؛ لرفع إنتاجية تلك المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي بما يؤدي إلى توليد الوظائف وإيجاد فرص عمل للقوى العاملة الوطنية وتوطين التقنية.

وتتولى الهيئة المهمات والاختصاصات الآتية:

1- تعريف المنشآت، وتصنيفها وتقويمها.

2- إعداد استراتيجية وطنية للمنشآت، ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها، ووضع خطط عمل وبرامج زمنية لها، بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة في القطاعين الحكومي والخاص .

3- اقتراح الأنظمة واللوائح والسياسات الخاصة بتنمية ودعم المنشآت، ومتابعة تطبيقها بعد اعتمادها.

4- العمل على تنويع مصادر الدعم المالي للمنشآت، والتعاون مع الجهات العامة والخاصة الداعمة لها، وتحفيز مبادرات قطاع رأس المال الجريء.

5- وضع السياسات والمعايير لتمويل المشروعات التي تصنف على أنها مشروعات صغيرة ومتوسطة، والتنسيق مع جهات التمويل لتأمين القروض التي وافقت الهيئة على منحها.

6- تقديم الدعم الإداري والفني للمنشآت ومساندتها في تنمية قدراتها الإدارية والفنية والمالية والتسويقية والموارد البشرية وغيرها.

7- دعم إنشاء شركات متخصصة في التمويل، وتفعيل دور البنوك وصناديق الإقراض وتحفيزها لأداء دور أكبر وفعال في التمويل والاستثمار في المنشآت.

8- إنشاء ودعم البرامج اللازمة لتنمية المنشآت.

9- إنشاء مراكز خدمة شاملة للمنشآت؛ لإصدار جميع المتطلبات النظامية لها ونحوها من خلال المشاركة الفعلية والإلكترونية للجهات العامة والخاصة ذات العلاقة.

10- العمل على إزالة المعوقات الإدارية والتنظيمية والفنية والإجرائية والمعلوماتية والتسويقية التي تواجه المنشآت، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة .

11- إيجاد حاضنات للتقنية وحاضنات للأعمال، وتنظيمها.

12- وضع برامج ومبادرات لإيجاد فرص استثمارية للمنشآت والتعريف بها، والعمل على نقل التقنية ذات الصلة وتوطينها لتطوير أداء هذه المنشآت وإنتاجيتها، ويشمل ذلك سلاسل الإمداد.

13- التعاون مع الوزارات والهيئات والجهات الحكومية، وكذلك المنظمات الدولية فيما يتعلق باختصاصات الهيئة.

14- تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات والمعارض الداخلية والدولية وغيرها من الفعاليات المتعلقة بالمنشآت، والمشاركة فيها، والعمل على تفعيل نتائجها وتوصياتها، وذلك وفق الإجراءات النظامية المتبعة.

15- إعداد الدراسات والبحوث والمسوحات الإحصائية والتقارير المتعلقة بقطاع المنشآت.

16- إعداد وتنفيذ ودعم برامج ومشاريع لنشر ثقافة وفكر العمل الحر وروح ريادة الأعمال والمبادرة والابتكار والبحث وبناء الثقافة الإيجابية لدى أفراد المجتمع.

ثم صدر نظام بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمرسوم ملكي رقم 46/م وتاريخ 8/4/1444 على النحو التالي:

أولاً : الموافقة على نظام بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالصيغة المرافقة. وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا.

ثانياً : نقل برنامج ضمان تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الصادر في شأنه قرار مجلس الوزراء رقم (225) وتاريخ 22 / 3 / 1441هـ، من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

إلى بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وأن يتولى مجلس إدارة البنك اختصاصات مجلس إدارة الهيئة المنصوص عليها في البند (أولاً) من قرار مجلس الوزراء الآنف ذكره، وأن يخصص له برنامج خاص ضمن ميزانية البنك، للصرف على نفقاته.

ثالثاً : حذف الفقرة (17) من المادة (الثالثة) من تنظيم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (301) وتاريخ 11 / 7 / 1437هـ، الصادر في شأنها قرار مجلس الوزراء رقم (225) وتاريخ 22 / 3 / 1441هـ.

رابعاً : تشكيل لجنة فنية في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الهيئة ووزارة المالية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وصندوق التنمية الوطني وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبرنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لاستكمال ما يلزم لنقل الممتلكات والوثائق والأموال والمبادرات - بما في ذلك رأس المال الحالي- والعقود العمالية والاتفاقيات والحقوق والالتزامات القائمة من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبرنامج ضمان تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة -المرتبطة بالبرنامج وبتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (بما فيها مبادرة الإقراض غير المباشر، ومبادرة الاستثمار الجريء، ومبادرة تأسيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة)- إلى البنك، والرفع بما يتطلب اتخاذ إجراء في شأنه.

خامساً : قيام صندوق التنمية الوطني بمراجعة أنظمة الصناديق والبنوك التابعة له، واقتراح تعديلها بما يتفق مع ما تضمنه نظام بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة المشار إليه في البند (أولاً) من هذا القرار.

دون إخلال باختصاصات الصندوق، يكون للبنك - في سبيل تحقيق أهدافه - جميع الصلاحيات اللازمة وفق ما تقضي به الأنظمة في هذا الشأن، ومن ذلك ما يأتي:

أ- الإقراض، وغيره من صور التمويل للمنشآت.

ب- الاقتراض، وغير ذلك من صور المديونية، بما في ذلك إصدار الصكوك والسندات وغيرها من أدوات الدين وأدوات التمويل الأخرى؛ بالاتفاق مع المركز الوطني لإدارة الدين، والصندوق.

ج - إصدار الضمانات لجهات التمويل؛ وفق ضوابط يضعها المجلس.

د - إبرام العقود والاتفاقيات مع أي من جهات التمويل؛ لتقديم تمويل للمنشآت.

هـ - قبول الرهون وغيرها من ضمانات الوفاء.

و - الاستثمار، وتملك الأصول والعقارات والتصرف بها.

ز - بناء شراكات مع الجهات المحلية والدولية بما يحقق أهدافه.

ح - تقديم المشورة المالية والاقتصادية والفنية والتدريب في مجالات عمله.

ط - عقد اللقاءات والندوات، وتنظيم جلسات العمل في مجالات عمله .

ي - إجراء البحوث والدراسات اللازمة في مجالات عمله، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ك - تمويل المراكز وبرامج التدريب المتخصصة في تمويل الابتكار وريادة الأعمال، وبناء قدرات المنشآت، في الجامعات والأكاديميات والمعاهد، وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة في هذا الشأن، وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ل - تقديم برامج تدريبية تخصصية في المجالات المشار إليها في الفقرة (1 / ك) من هذه المادة، للإسهام في تدريب القدرات والكوادر الوطنية وتطويرها في مجالات عمله.

م - القيام بأي نشاط أو عمل أو أي منتجات أخرى يقرها المجلس بما يحقق أهداف البنك ويتفق مع طبيعة عمله.

رابعاً: أهم الدراسات السابقة ونتائجها

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية 2030: دراسة تطبيقية علي بن ناجح علي منصور – الجامعة الإسلامية

هدف البحث إلى تحليل أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب الدولية. اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي كما استخدم البحث المنهج الوصفي لوصف موضوع البحث وأهميته وأهدافه. وأهم الدراسات التي تناولت دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية سواء داخل او خارج السعودية. وتوصل الباحث إلى أهم الصعوبات التي تواجه المنشآت وخاصة التمويل ويوصي الباحث بالتغلب على التحديات وابدى عدد من المقترحات التي تدفع بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتقدم الى الامام خاصة في رؤية 2030.

- تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني/ أسامة عبد العزيز الزامل

استخدم المنهج الوصفي والأسلوب المقارن بالتجارب الدولية مع مسح ميداني لـ1111 منشآه داخل المملكة. أسفر تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات ومن أهم المحاور هي: دور التمويل، دور الحجم في نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الدور الحكومي في تنمية المنشآت، وغيرها من الأدوار المهمة ذات

العلاقة بالمنشآت مع توصيات الباحث في العمل على تطوير سياسات وأنظمة التمويل الحالية للمنشآت، توفير الدعم التقني، وغيرها من التوصيات.

- معوقات ومشاكل تواجهه تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية (2019) أسامه محمد الحسان

تناولت الدراسة الحالية العقبات والمشاكل التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. الدراسة اتبعت النهج التحليلي الوصفي ووجد أن هناك مشاكل متعددة تواجه هذه المنشآت، وأكثرها ومن أهمها نقص التمويل وتوافر وقدرة الموظفين وضعف الطلب واللوائح الحكومية واللوائح بالإضافة إلى بعض العقبات المتمثلة في الرسوم. نظام العمل والعمال التوظيف والمنافسة وتوظيف السعوديون، إصدار أو تجديد التراخيص، البيروقراطية، والإجراءات الحكومية. من النتائج الهامة اتى حصل عليها الباحث هل هناك إمكانية لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بوجود الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي اعتمدت على تقسيم المنشأت إلى ثلاثة أنواع (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) وفقا لمعايير العمل وحجم الإيرادات.

من خلال هذه النتائج، توصي الدراسة البنك المركزي السعودي بما يلي:

أن يكون لديها سياسة مشجعة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع تعريف موحد ونسبة مئوية محددة من سقف التمويل لتكون ممولة، على أساس قانوني وتشريعي وآلية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. والنظر في إنشاء البنوك المتخصصة في تمويل هذه المؤسسات لتؤدي دورها وفقاً لرؤية المملكة 2030.

- الحسون إبراهيم محمد، (2020) المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: التحديات - المعالجات. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية.

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة محركاً رئيساً للنمو الاقتصادي في العديد من الاقتصادات، لاسيما في البلدان النامية وعلى الرغم من أدوارها الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة، إلا أن تلك المنشآت تواجه عدداً من العوائق والتحديات حيث هدفت دراسة الحسون إلى مناقشة وتشخيص التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. جمع الباحث البيانات الأولية باستخدام استبيان من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة واستخدمت

الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة محرك فاعل للنمو الاجتماعي والاقتصادي، مثل توفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة وغيرها لذلك، يعتبر نجاح وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من العوامل الحيوية والحاسمة في اقتصاديات اي دولة لذلك يصبح من الضروري تحديد ومناقشة العوائق والقيود التي تواجه أداء ونمو واستدامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

واعتبرت أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إحدى آهم الأدوات الفعالة للتخفيف من حدة البطالة ويمثل الاهتمام به نقلة نوعية في توجهات المجتمع والدولة عن التركيز على دعم المشاريع الكبيرة واعتبارها رائدة النهضة والتنمية وأنها تستوعب أعداد اً كبيرة من العاملين ويعتبر هذا اعترافاً ضمنياً بالدور الذي تلعبه أنشطة المنشآت الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في مختلف القطاعات الزراعية الانتاجية والخدمية على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية لقد أدى اهتمام الحكومة السعودية والوعي في أوساط المسؤولين ورجال الأعمال والأكاديميين والإعلاميين، إلى ظهور مؤسسات لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة، فهناك الآن أكثر من جهة حكومية وغير حكومية لدعم المنشآت المتوسطة والصغيرة في جوانب متعددة مثل التدريب والإرشاد والرعاية والتمويل...الخ من أهم المؤسسات العاملة حالياً في المملكة العربية السعودية في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- بنك التنمية الاجتماعية
- الهيئة العليا للسياحة
- صندوق الموارد البشرية

تؤكد الدراسة على أن المملكة العربية السعودية، وضمن خططها التنموية والدعم الحكومي المتواصل، حاولت وبشكل مستمر تذليل الكثير من التحديات والصعوبات أمام هذه المنشآت، وذلك من خلال توفير بيئة تشريعية تسهم في دعم وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير الأدوات التمويلية اللازمة لديمومتها بما يسُهم في تحسين قدرتها التنافسية لتصبح هذه المشروعات قادرة على المنافسة محلياً والتصدير خارجياً أظهرت نتائج الدراسة أن صعوبة الوصول إلى التمويل والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات، ونقص الدعم الاستشاري ومشاكل التسويق

من أهم العقبات التي تعيق أداء ونمو واستدامة معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وعليه أوصت الدراسة باستراتيجيات وسياسات خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. كما أن نتائج هذه الدراسة مهمة للممارسين وصانعي السياسات وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المصلحة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الباحثين والأكاديميين الآخرين في هذا المجال.

- رشيد، ايناس (2013)، استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة إلى تجربة العراق.

هدف الدراسة التعرف على استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية حيث ان تحقيق اي سياسة اقتصادية تستلزم وجود أليات وخطط يتم اعتمادها لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسيتها في الاسواق المحلية وأيضا العالمية ،حيث تهدف هذه الدراسة تهدف بشكل موجز الى توضيح تجربة المملكة العربية السعودية في هذا القطاع والاستفادة منها، أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعتبر من اهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، فقد تأكد عالمياً إن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات تأثيرا واضحاً وفعالاً في توفير ما يقارب 80% من مجموع فرص العمل وتساهم بنحو 85% من إجمالي الناتج المحلي وأيضاً لها دور وتأثير إيجابي في النمو الاقتصادي وذلك لما تتمتع به من إيجابيات عديدة، المملكة العربية السعودية في الماضي اقتصرت على الحرف التقليدية التي فقط تقوم على المواد الخام و لكن الأن ازدهرت الصناعة بشكل مذهل وايجابي و تعددت أحجامها بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة ،وسعت المملكة في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تبني مجموعة من السياسات الاقتصادية ومنها: سهولة وتوفير التمويل لدعم قيام المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الحصول على المؤسسات التقنية والإدارية والمالية الداعمة لقيام المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، إقامة مراكز تقوم بتقديم خدمات تطوير الأعمال للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وأيضاً إقامة مراكز للمعلومات التقنية والتصنيعية و التسويقية الخاصة بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، رفع ودعم في الإنتاجية التنافسية للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومن أهم نتائج الدراسة هي انها تمكنت المملكة العربية السعودية من خلال الاستراتيجية الوطنية من دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتدعيم قدرتها التنافسية.

- Katherine J R and others (2019) مشاركة الموظفين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ونيجيريا.

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة محركات اقتصادية حاسمة في الاقتصادات الناشئة، حيث تساهم بشكل كبير في معدلات التوظيف والدخل القومي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019).

مع استمرار تأثير العولمة على اقتصادات العالم وفي الازدياد، من المهم فهم تأثير مشاركة الموظفين على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الناشئة، وماذا يعني ذلك على الإنتاجية التنظيمية، والربحية في نهاية المطاف. تبحث هذه الورقة في مستوى مشاركة الموظفين والإنتاجية المتصورة والربحية المتصورة في الشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة في الاقتصادات الناشئة في المملكة العربية السعودية ونيجيريا. في المملكة العربية السعودية، ارتبطت زيادة مشاركة الموظفين بشكل إيجابي بالأداء المتصور، وارتبطت بشكل إيجابي بالربحية المتصورة. وفي نيجيريا، ارتبطت زيادة مشاركة الموظفين ارتباطاً إيجابياً بالأداء المتصور، ولكنها لم تكن مرتبطة بالربحية المتصورة.

- Mohammad S.A. and Ridzuan Masari (2018) المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: وضع تصور لتخطيط متعاقب فعال.

أجريت العديد من الدراسات ليس فقط لتحديد ولكن أيضاً للتدقيق في الأهمية الأساسية لتخطيط التعاقب في مختلف المنظمات وكذلك السياقات الجغرافية المختلفة. ومع ذلك، فقد اقتصر الدور الأساسي لتخطيط التعاقب في المملكة العربية السعودية على الشركات العائلية فقط، ولا يوجد بحث متماسك حول أهمية تخطيط التعاقب في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. على الرغم من أن الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مجهزة بشكل جيد بالمغتربين الخبراء، إلا أن الافتقار إلى المديرين المحليين ذوي الخبرة والمتخصصين والمديرين التنفيذيين أعاق التقدم نحو "السعودة". وقد بدأت عملية "السعودة" في القطاعين العام والخاص السعودي من أجل سد الفجوة، إلا أن فعاليتها في التعامل مع تحديات استبدال القوى العاملة الوافدة من قبل المديرين المحليين المهرة ظلت غير معروفة. للقيام بذلك، هناك حاجة قوية لاعتماد إطار شامل لتخطيط

التعاقب من أجل إشراك المديرين التنفيذيين المحليين. وفي هذا السياق، أجرى المؤلفون الدراسة حول التخطيط الفعال لتعاقب الموظفين في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. تم إجراء مراجعة متعمقة للأدبيات قبل وضع تصور للنتائج. وقد تم تمثيل العناصر المحددة للتخطيط الفعال لتعاقب الموظفين كإطار مفاهيمي يتبعه استنتاج والحاجة إلى مزيد من البحث.

- Vahram Stepanyan and Others, (Dec. 2019) تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي – بعض الاعتبارات الرئيسية.

تعد الشركات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في الاقتصادات العربية، حيث تمثل أكثر من 90 في المائة من جميع الشركات وتوفر مصدراً رئيسياً لخلق فرص عمل جديدة. تدرك الحكومات في جميع أنحاء العالم العربي الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق نمو أعلى وأكثر شمولاً. وقد وضع الكثيرون عن حق تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في صميم استراتيجيات النمو وفرص العمل لتلبية احتياجات السكان الشباب. وشرعت السلطات في تدخلات وخطط في مجال السياسات لدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولكن التقدم المحرز حتى الآن كان غير مكتمل، وهنا كحاجة إلى اتخاذ إجراءات سياسية أكثر شمولا. ويتطلب تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة النابضة بالحياة والتنافسية التي تسهم في توفير فرص العمل وتحقيق ناتج ذي قيمة مضافة عالية أن يقوم مختلف أصحاب المصلحة بتنفيذ طائفة واسعة من العوامل. تحتاج الحكومات العربية إلى نهج سياسي شامل يعالج الفجوات في الوصول إلى التمويل، ويخلق بيئة أعمال مواتية، ويحسن رأس المال البشري والبنية التحتية. يجب أن يعزز النهج أيضاً عقلية ريادة الأعمال.

خامساً: أهم الإنجازات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

إيماناً بأهمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، تعمل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" على خلق بيئة تتيح فرص الازدهار لجميع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خال تقديم الخدمات والبرامج الداعمة التي تتوافق مع حجم كل منشاة لتعزيز نموها وقدرتها التنافسية. والتي تم تصنيفها بحسب احجامها تبعا

لمطابقتها لمعياري عدد العمال وحجم الإيرادات معاً. الجدول التالي يوضح تعريف متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

جدول رقم 3
تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

حجم المنشاة	التعريف
متناهية الصغر	**هي التي أعداد موظفيها بدوام كامل من موظف واحد إلى 5 موظفين أو الإيرادات من 0 إلى 3 مليون ريال سعودي**
الصغيرة	**هي التي أعداد موظفيها بدوام كامل من 6 إلى 49 موظف أو الإيرادات من 3 إلى 40 مليون ريال سعودي**
المتوسطة	**هي التي أعداد موظفيها بدوام كامل من 50 إلى 249 موظف أو الإيرادات من40 إلى 200 مليون ريال سعودي**

المصدر: تقرير إنجازات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 2022

كما أصدرت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" وهي المسؤولة عن جميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية كما ذكرنا سابقا تقريراً استعرضت خلاله أبرز الإنجازات التي عملت عليها خلال عام 2022 حزمة المبادرات والخدمات التي قدمتها الهيئة خلال العام الحالي، أسهمت في نمو وازدهار قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الابتكار لتطوير مجالات العلوم والتقنية والمنتجات القائمة عليها، إلى جانب رفع قدرات رواد ورائدات الأعمال المبتكرين والموهوبين المتميزين في المجالات العلمية والتقنية والإنتاج الفكري. وأشار التقرير إلى أن نسبة نمو المستثمرين المشاركين في جولات استثمارية لصالح شركات سعودية ناشئة بلغت 83% حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، كما حققت نسبة سهولة بدء الأعمال 93.5% مما جعل المملكة في صدارة ترتيب مؤشر سهولة البدء في عمل تجاري حسب تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام 2021/ 2022م. ووفق التقرير، تخطى عدد المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حتى نهاية الربع الثالث من العام 2022م حاجز 970 ألف منشأة؛ فيما بلغ حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة لتلك المنشآت من قِبَل البنوك وشركات التمويل حتى نهاية الربع الثاني من العام 221 مليار ريال؛ فين حين بلغ إجمالي المبالغ المصروفة في مبادرة الإقراض غير المباشر للربع الثالث 2.85 مليار ريال استفاد منها 2500 منشأة، مع بلوغ نسبة نمو مبالغ التمويل 29% مقارنة بنفس الفترة من العام 2021م. وكشف التقرير، أن الضمانات المالية لقنوات التمويل والمقدمة من برنامج "كفالة" وصلت حتى

نهاية الربع الثالث من عام 2022 71.3 مليار ريال، في حين بلغ إجمالي محافظ التمويل في الامتياز التجاري أكثر من 1.7 مليار ريال.

ولفت التقرير إلى أن إجمالي المنشآت المستفيدة من بوابة التمويل خلال نفس الربع بلغ 3762 منشأة، إلى جانب تأهيل 1880 في خدمة "جدير"، في الوقت الذي استفاد فيه نحو 26 ألف ريادي من تطبيق "نوافذ" منشآت بنهاية الربع الثالث.

ونوّه التقرير إلى استفادة أكثر من 20 ألف متدرب ومتدربة من أكاديميات منشآت الإلكترونية، و48 ألف منشاة من منصة "مزايا". كما سلط التقرير الضوء على تنظيم "منشآت" خلال العام 2022م للمؤتمر العالمي لريادة الأعمال، والذي بلغت خلاله قيمة الاتفاقات والشراكات الموقعة بحضور أبرز قادة الاقتصاد والاستثمار عالميًّاً من 180 دولة وحضور أكثر من 9300 شخص، أكثر من 50 مليار ريال.

وشملت منجزات الهيئة كذلك خلال نفس العام طرح 3 شركات في السوق الموازي، ودعم أكثر من 130 منشأة متسارعة نمو ضمن برنامج طموح "إيليت" للمنشآت متسارعة النمو؛ والوصول إلى أكثر من 37 شركة ناشئة تبنَّت تقنيات صاعدة (الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، الأمن السيبراني، وعلوم تحليل البيانات).

وتعمل "منشآت" باستمرار على تصميم برامج وخدمات ومبادرات متخصصة تلبي احتياجات المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بجميع مراحلها وأنشطتها الاقتصادية، وأخرى تحفز ثقافة ريادة الأعمال، وتدعم رواد الأعمال الطموحين لتحقيق زيادة في معدلات تأسيس الشركات الجديدة، ومنها "برنامج طموح، وأكاديمية منشآت الإلكترونية، وتطبيق نوافذ منشآت، وخدمة جدير، وخدمة دعم تأسيس المتاجر الإلكترونية ومبادرة بوابة الابتكار التجاري الوطنية "فكرة"، ومركز الامتياز التجاري، ومركز ذكاء، وخدمة حاسبة التكاليف.لذا سوف نستعرض بالجدول التالي ملخص لأبرز الإنجازات حتى نهاية 2020.

جدول رقم 4
جدول الإنجازات المتحققة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة

الإنجاز	الوصف
93.5 %	بدء الاعمال، مما جعل المملكة في صدارة ترتيب مؤشر سهولة البدء في عمل تجاري حسب تقرير المرصد العالمي لريادة الاعمال لعام GME2021/2022
83 %	عدد المستفيدين المشاركين في جولات استثمارية لصالح شركات ناشئة سعودية حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021
970000	عدد المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حتى نهاية الربع الثالث من عام

2022	
221 مليار	حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك وشركات التمويل حتى نهاية الربع الثاني من عام 2022
2.85مليار	اجمالي المبالغ المصروفة في مبادرة الإقراض غير المباشر حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022 واستفادة أكثر من 2500 منشاة وبلغت نسبة نمو مبالغ التمويل 29 بالمائة مقارنة بنفس الربع من العام الماضي
1.7مليار	اجمالي المبالغ المعتمدة للاستثمار ضمن مبادرة الاستثمار الجريء الحكومي حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022
71.3مليار	الضمانات المالية لقنوات التمويل حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022مقدمة من برنامج ((كفالة))
1.7مليار	اجمالي محافظ التمويل في الامتياز التجاري
17172منشآه	منشاة مستفيدة من برنامج كفالة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022
9 اتفاقيات	اتفاقيات مع بنوك تجارية وجهات تمويلية بحجم تمويل وصل لأكثر من 400 مليون ريال
15.8مليار	اجمالي مبالغ تمويل المنشآت عبر بوابة التمويل حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022
1880	منشآه مؤهلة في خدمة جدير حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022
3762 منشآه	اجمالي المستفيدين من خلال بوابة التمويل حتى نهاية الربع الثالث لعام 2022
26000	مستفيد ومستفيدة من تطبيق نوافذ منشآت حتى نهاية الربع الثالث من عام 2022
20000	متدرب ومتدربة استفادوا من اكاديمية منشآت الالكترونية
50 مليار	قيمة الاتفاقيات والشراكات الموقعة بحضور أبرز قادة الاقتصاد والاستثمار عالمياً بمشاركة أكثر من 180 دولة وحضور 9300 شخص
48000	مستفيدة من منصة مزايا
3 شركات	طرح 3 شركات في السوق الموازي ودعم أكثر من 130 منشاة متسارعة نمو ضمن برنامج طموح (ايليت) للمنشآت متسارعة النمو
37 شركة ناشئة	الوصول إلى أكثر من 37 شركة ناشئة تبنت تقنية صاعدة (الذكاء الصناعي –انترنت الأشياء – الأمن السيبراني – علوم تحليل البيانات)

المصدر: تقرير إنجازات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ((منشآت)) – ٢٠٢٢ اصدار مختصر

سادساً: تقييم واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد السعودي

تمثل المنشآت متناهية الصغر، الغالبية العظمى من إجمالي نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، والتي تشكل 99.5% من إجمالي الأعمال في المملكة، حيث تواصل المنشآت متناهية الصغر، نموها من حيث العدد، والحجم، ونطاق العمل، كما تشير إلى الطبيعة الابتكارية والريادية للمجتمع السعودي. ومع التوسع المستمر في اقتصاد المملكة، قدر صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 8.7% في عام 2022. كما نمت اعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة بسرعة كبيرة من نفس العام حيث وصلت

الى 1,141,733منشآه بزيادة بلغت 6% ويرجع الفضل في ذلك الى وجود طاقات وطنية شابة تتطلع الى ترك بصماتها كرواد اعمال ومبتكرين في المستقبل. (تقرير منشآت للربع الرابع 2022)

جدول 5

توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم بالمملكة

نوع المنشاة	الاعداد
منشآه متناهية الصغر	968265
منشآه صغيرة	155856
منشآه متوسطة	17623
نسبة النمو	%6

توزيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب حجم المنشاة

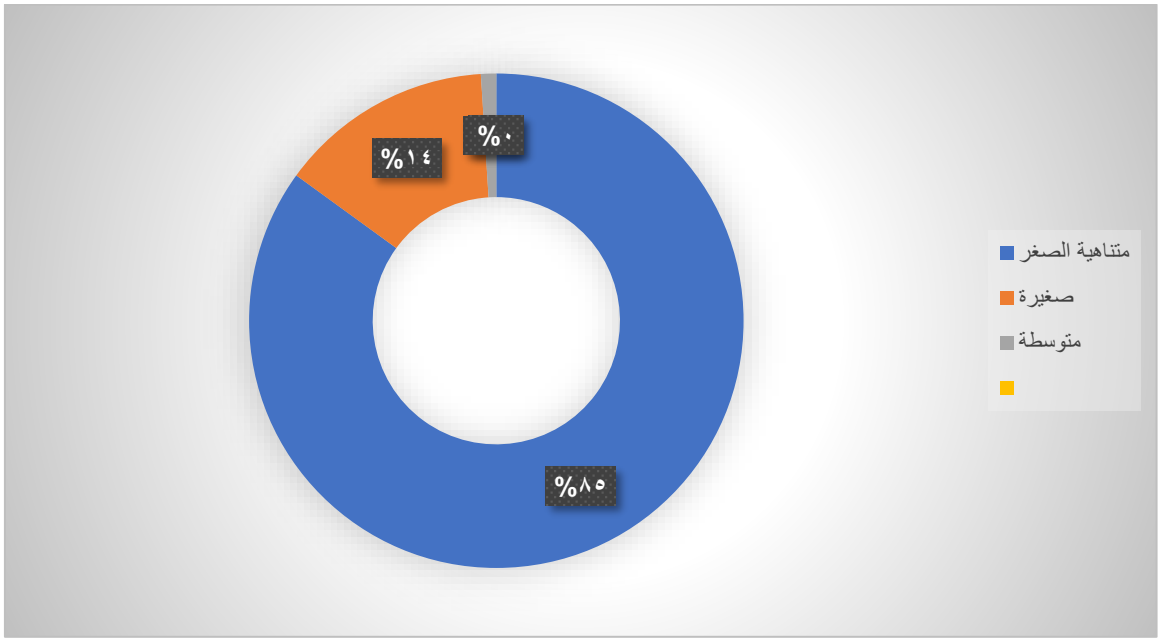

وتمتد منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع مناطق المملكة العربية السعودية ويتضح أن ثلاثة مناطق فقط تستحوذ على 70٪ من إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة حسب الجدول والشكل التاليان.

جدول التوزيع الإقليمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 2022

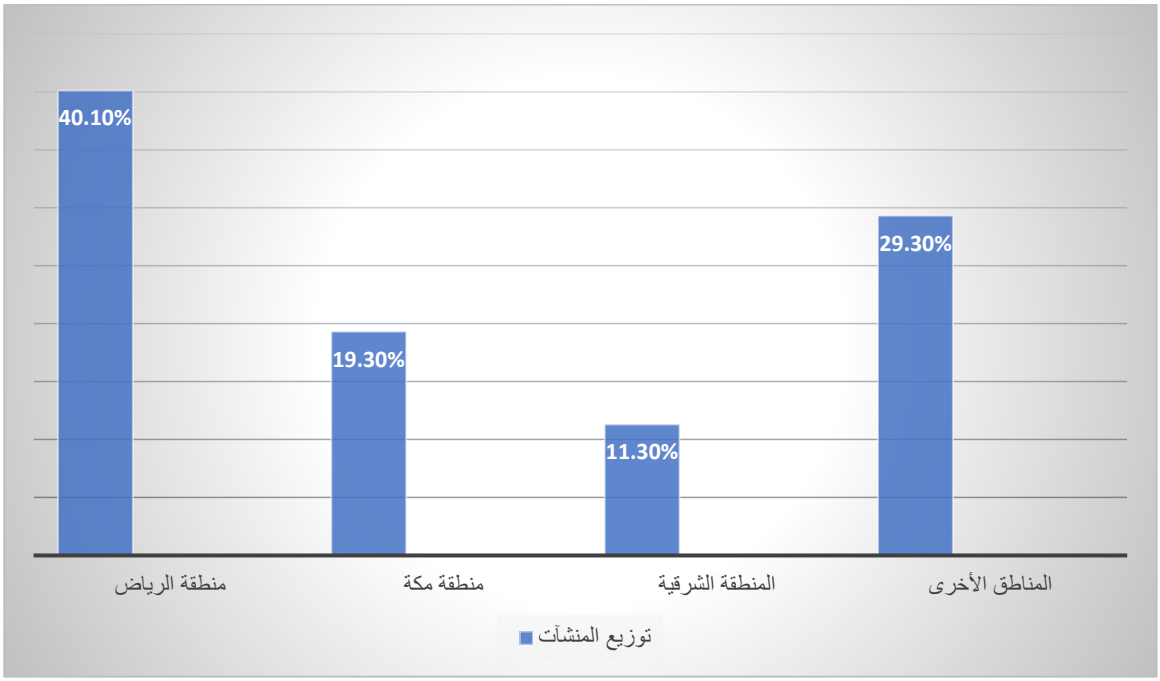

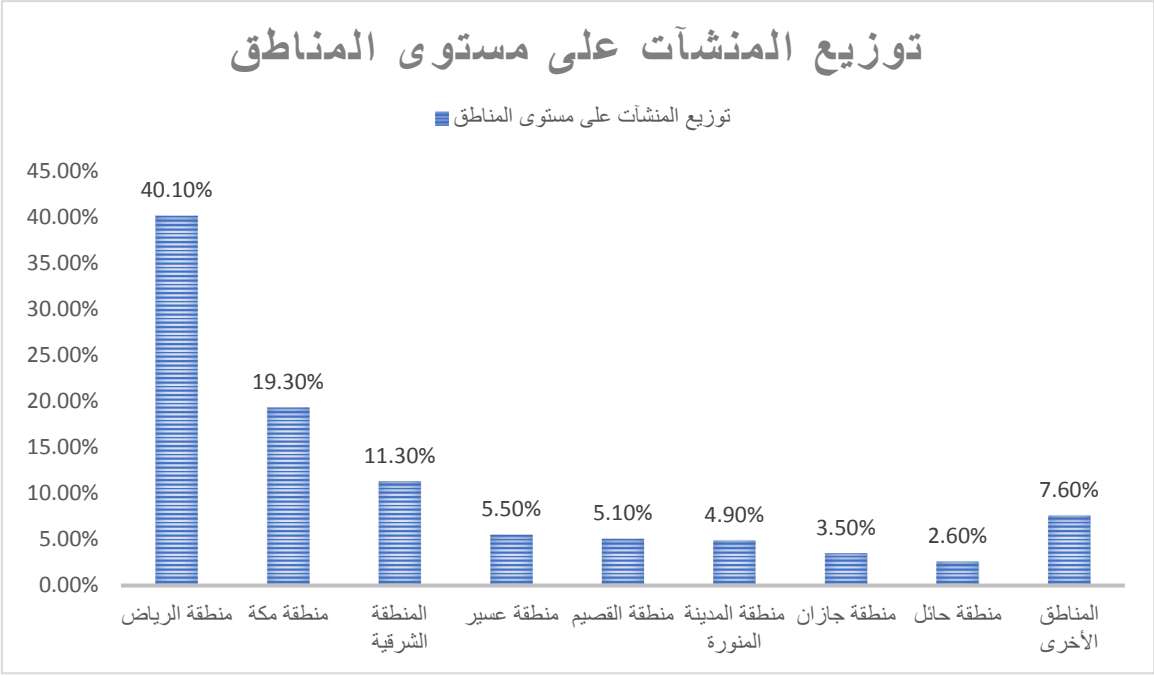

من خلال مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي أجرته هيئة الإحصاءات العامة والتي تهدف إلى مساعدة متخذي القرار في معرفة معدلات نمو واستمرار المنشآت الصغيرة والمتوسطة لكل نشاط اقتصادي، ومعرفة ما يستوعبه كل نشاط اقتصادي من المشتغلين والإيرادات لكل نشاط اقتصادي، وأهم المعوقات التي تحول دون استمرارية المنشآت في سوق العمل.

تجدر الإشارة إلى أن عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة بلغ (949.860) منشأة توزعت على العديد من الأنشطة الاقتصادية، وهي كالتالي: الزراعة والصيد، والبترول والمعادن، والصناعة التحويلية، والكهرباء والغاز، والماء والصرف الصحي، والتشييد، وتجارة الجملة والتجزئة. وقد تصدر قطاع تجارة الجملة والتجزئة هذه القطاعات والأنشطة الاقتصادية بواقع عدد (452,932) منشأة، وتلاه نشاط الصناعة التحويلية بواقع عدد (103,652) منشأة، ثم نشاط الإقامة والطعام بواقع (100,282) منشأة، ويوضح الجدول رقم (6) أعداد هذه المنشآت وفقاً للنشاط الاقتصادي وحجم المنشأة.

جدول 6

عدد المنشآت حسب النشاط الاقتصادي وفئة حجم المنشاة

النشاط الاقتصادي	منشآه متناهية الصغر	منشآه صغيرة	منشآه متوسطة	المجموع
الزراعة والصيد	90977	3518	106١	94601
البترول والمعادن	83	342	77	502
الصناعات التحويلية	87387	14503	1762	103,652
الكهرباء والغاز	405	210	67	682
الماء والصرف الصحي	1684	451	60	2195
التشييد	19004	10563	1297	30864
تجارة الجملة والتجزئة	417583	34044	1305	452,932
النقل والتخزين	10600	4361	458	15419
الإقامة والطعام	83591	16657	465	100,282
المعلومات والاتصالات	3539	964	114	4617
المال والتأمين	2418	2788	124	5330
الأنشطة العقارية	26446	1548	81	28076
الأنشطة المهنية	20071	4355	273	24699
الخدمات الإدارية والدعم	2942	1022	216	4180
التعليم	2398	4791	573	7762
الصحة والعمل الاجتماعي	1310	2847	401	4558
الفنون والترفيه	1522	594	37	2152
الخدمات الجماعية والشخصية	64397	2880	80	67358
المجموع	**835,924**	**106,440**	**7497**	**949,860**

المصدر: مجلة التنمية الإدارية – معهد الإدارة العامة- الرياض – العدد 19723/9/1444هـ - صفحة 3

أما بالنسبة للمشتغلين السعوديين بهذه المنشآت؛ فقد أوضحت نتائج المسح أن عددهم يبلغ (1,008,417) مشتغلاً سعودياً بهذه المنشآت، وجاء العدد الأكبر منهم في المنشآت العاملة في نشاط تجارة الجملة والتجزئة بواقع (331,014) سعودياً، وتلاها نشاط الصناعة التحويلية بواقع

(96,889) سعودياً، ثم الإقامة والطعام بواقع (83,376) سعودياً، في حين بلغ عدد المشتغلين غير السعوديين بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة (3,714,047) وافداً. ويوضح الجدول رقم (7) كافة التفاصيل حول أعداد المشتغلين السعوديين بهذه المنشآت.

جدول 7

عدد المشتغلين السعوديين حسب النشاط الاقتصادي وفئة حجم المنشاة

النشاط الاقتصادي	منشآه متناهية الصغر (1-5)	منشآه صغيرة (6-49)	منشآه متوسطة (50-250)	المجموع
الزراعة والصيد	32034	4808	770	37612
البترول والمعادن	206	615	561	1382
الصناعات التحويلية	27785	31669	37435	96889
الكهرباء والغاز	572	1031	2736	4339
الماء والصرف الصحي	1069	2397	419	3885
التشييد	15697	32172	11423	59292
تجارة الجملة والتجزئة	205,441	104,146	21426	331,013
النقل والتخزين	11761	23519	10450	45730
الإقامة والطعام	36162	40564	6650	83376
المعلومات والاتصالات	5481	7443	1936	14860
المال والتامين	1689	47395	3552	52636
الأنشطة العقارية	59816	6924	1311	68051
الأنشطة المهنية	22382	21760	4879	49021
الخدمات الإدارية والدعم	3100	8823	3736	15659
التعليم	6967	35784	27142	69893
الصحة والعمل الاجتماعي	4705	17174	9717	31596
الفنون والترفيه	1103	2158	630	3891
الخدمات الجماعية والشخصية	23844	14019	1428	39191
المجموع	**459,813**	**402,404**	**146,200**	**1,008,417**

المصدر: مجلة التنمية الإدارية – معهد الإدارة العامة- الرياض – العدد 19723/9/1444هـ - صفحة 3

سابعاً: تحديات المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- تعتمد الشركات الصغيرة على التمويل الداخلي أكثر بكثير من الشركات الكبيرة. إن احتمال حصول شركة صغيرة على قرض مصرفي في البلدان المنخفضة الدخل هو حوالي ثلث ما هو عليه بالنسبة لشركة متوسطة الحجم، وأقل من نصف شركة أكبر. توافر أنواع أخرى من تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل التأجير والخصومات، هو أيضا أقل في الاقتصادات الناشئة.

- تحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الحصول على الخدمات المصرفية لأنها غالبا ما تفتقر إلى التدفق النقدي اللازم للقيام بالاستثمارات. ويعد الحصول على قروض قصيرة الأجل وقروض رأس المال العامل أمراً أساسياً لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على النمو. وتمكن هذه القروض الشركات الصغيرة والمتوسطة من شراء الإمدادات ودفع رواتب العمال والوفاء بالالتزامات تجاه العملاء. وتوفر منتجات التمويل الطويلة الأجل، مثل القروض طويلة الأجل ذات آجال استحقاق أطول وقيود أقل على الاستخدام، تزود المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم رأس المال الاستثماري اللازم لتوسيع الأعمال التجارية الاستراتيجية (على سبيل المثال، لأغراض البحث والتطوير، أو لشراء الممتلكات/الأصول والمعدات). يمكن للخدمات المالية أن تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على طلبات / عقود أكبر وأكبر وتوسيع نطاقها عبر الحدود (على سبيل المثال، من خلال تمويل التجارة).
- تشير الأدلة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تعاني من نقص في المنتجات المالية والخدمات التي تعتبر حاسمة لنموها وفقا لدراسة مؤسسة التمويل الدولية وماكينزي. وما يقرب من 45 إلى 55 في المائة (11 إلى 17 مليون) من الشركات الصغيرة والمتوسطة المصنفة رسميا في الأسواق الناشئة لا يمكنها الوصول إلى قروض مؤسسية رسمية أو غيرها من المنتجات المالية التي يمكن أن تساعدها على النمو أو أن تصبح أكثر ماليا.،
- ترددت البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام في استهداف قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. البنوك، التي خدمت تقليديا الشركات وقطاعات كبيرة من السوق، تنظر إلى العمل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة على أنه التحدي بسبب نقص المعلومات الكافية التي تستند إليها قرارات الائتمان، ونقص الضمانات، وارتفاع تكاليف معالجة المعاملات الصغيرة. وكثيرا ما تفتقر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الموظفين المؤهلين لأداء المهام المالية الأساسية.
- أشار تقرير شركة جدوى للاستثمار، الى العقبات التي تواجه حالياً المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفقاً لآخر مسح أجرته الهيئة العامة للإحصاء حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2017. وعلى سبيل المثال، تبدو تعرفة الكهرباء أكبر عقبة أمام بدء

النشاط التجاري بالنسبة للمنشآت الصغيرة جداً، مقارنة بالمنشآت متوسطة الحجم، بينما يشكّل توفر العمالة الماهرة أكبر عقبة بالنسبة للمنشآت متوسطة الحجم، مقارنة بالمنشآت الصغيرة جداً. و. ويقول التقرير، أنه على الرغم من أن 2 بالمائة فقط من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ترى أن التمويل يشكل عائقاً أمام بدء نشاط تجاري، لكن دراسة أجراها صندوق النقد الدولي وجدت أن أكثر من 50 بالمائة من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تستطيع الحصول على قروض، وأن 30 بالمائة منها ترى أن صعوبة الحصول على القروض يشكل عقبة رئيسية.

- وأشار التقرير، إلى ورود ذكر زيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي في العديد من برامج تحقيق الرؤية. وفي تحديث نشر مؤخراً، أورد برنامج التحول الوطني عدداً من المبادرات لتحسين مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، يولي برنامج تطوير القطاع المالي اهتماماً خاصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويضع مجموعة كبيرة من المبادرات، أهمها: رفع حصة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من إجمالي القروض المصرفية من 2 بالمائة إلى 5 بالمائة بحلول عام 2020، زيادة مستوى تمويل الملكية الخاصة ورأس المال الجريء للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إيجاد شركات تقنية مالية لتسهيل تمويل وتوسع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- سلسلة الأوراق البيضاء 2020 قدمت ورقة بعنوان تمويل أوامر الشراء للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في المملكة العربية السعودية وخارج منطقة الشرق الأوسط، ملخصها أن الوصول إلى التمويل هو واحد من أكبر العقبات التي تواجه تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة. تظهر الأبحاث أن النمو وتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بقوة مرتبطة بالوصول المستدام إلى الخدمات المالية. يتلقى قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة زيادة الاهتمام العالمي بسبب نموها أهمية من حيث توليد الدخل، مصدر العمل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، من غير المرجح أن تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة قادرة على الحصول على تمويل من البنوك من الشركات الكبيرة؛ بدلاً من ذلك، فإنها تعتمد على الأموال الداخلية اللازمة لتشغيل مشاريعهم. تشير تقديرات المؤسسة التمويل الدولية إلى أن 65 مليون شركة، أو 40 ٪ من الشركات

الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، لديها الاحتياجات التمويلية غير الملباة بقيمة 5.2 تريليون دولار لكل سنة.

- صحيفة الاقتصادية، 2020، تضمن المسح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة استطلاعا عن المعوقات التي تواجه المنشآت، التي جاءت بالنسبة إلى المنشآت متناهية الصغر، متضمنة أسعار الكهرباء، وتوافر الأيدي العاملة، وأنظمة وقوانين العمل، والإجراءات الحكومية والبيروقراطية. وفي المنشآت الصغيرة، جاء توافر الأيدي العاملة، وأنظمة وقوانين العمل، والإجراءات الحكومية والبيروقراطية، وتوافر الموقع المناسب. وفي المنشآت المتوسطة، جاءت المعوقات في توافر الأيدي العاملة، وأنظمة وقوانين العمل، وأسعار الطاقة، والإجراءات الحكومية والبيروقراطية. ورغم حجم العمالة الوافدة التي تشكل 60 في المائة من طاقة العمل في هذا القطاع، إلا أن أبرز إشكالات هذا القطاع يتمثل في توافر الأيدي العاملة وسهولة توظيفها واستمرارها. إضافة إلى حاجة هذا القطاع إلى آليات حوكمة تضمن الشفافية والكفاءة، ووجود سياسات عامة ثابتة أو قليلة التغيير حتى تتوافر البيئة المناسبة لإنجاح هذا القطاع.
- د سامح شاكر تقرير مسح هيئة الإحصاء،2023، اشارت الى ان عوائق انشاء وبدء العمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛ فقد تمثلت هذه العوائق في: الحصول على تمويل، والحصول على التراخيص التجارية والتصاريح، وأنظمة الجمارك والتجارة، توفير الأيدي العاملة المدربة، وإجراءات التفتيش الرسمي على المنشآت، والقدرة للوصول إلى المساعدة التقنية (التدريب والخدمات)، والإجراءات الحكومية والبيروقراطية، وأنظمة وقوانين العمل، وإمكانية التصدير أو التجارة مع دول أخرى، إلى جانب عوائق أخرى.
- كذلك إشارة د. سامح شاكر تقرير مسح هيئة الإحصاء، 2023، أن أهم المشكلات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛ فقد تمثلت أبرزها في التالي: ضعف الطلب، وتوفر وقدرة العاملين، وتوفر التمويل، وتوفر المواد الخام، ومشاكل العملاء والتحصيل، والأنظمة واللوائح الحكومية، والخدمات العامة، والمنافسة الأجنبية، والآلات والتكنولوجيا.

ثامناً:" استشراف المستقبل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق رؤية 2030

من أهداف رؤية السعودية 2030 إنشاء بيئة تنافسية تشجع دخول منشآت جديدة إلى السوق وتمكنها من النمو والتوسع لترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35% بحلول 2030.

وأوضحت السعودية أنه منذ انطلاق الرؤية، زادت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة 45% لترتفع مساهمتها في الاقتصاد من 20% إلى 29% بين العامين 2016 و2018، كما ارتفع عددها بنسبة 37% إلى 614 ألف شركة بين عامي 2016 و2020.

أما حصة تمويلها في البنوك، فقد نمت بـ 4 أضعاف من 2% إلى 8% بين 2016 و2020 ومن المستهدف رفع هذه النسبة إلى 11% بحلول عام 2025.

- جزء من السعي لتحقيق هدف رؤية 2030 لتعزيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الإصلاحات، أعلنت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، ووحدة المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص (نماء)، عن أربع مبادرات رئيسية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة. وتهدف تلك المبادرات إلى تنظيم وتطوير القطاع الخاص بصفة عامة، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، وهي تشمل: استرداد المنشآت للرسوم الحكومية، التمويل غير المباشر، رفع رأسمال "كفالة"، وصندوق رأس المال الجريء.

لذا يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في تحقيق رؤية المملكة 2030 من خلال المساهمة في تحقيق عدة اهداف ومنها:

- أن مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي، أقل من نظيرتها في أكبر 15 اقتصاداً عالمياً بنحو 2 5 %. وفي حال نجحت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سد الفجوة مع نظيرتها عالميا، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمته 1.1 تريليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي السعودي. وتأتي المملكة في الترتيب الـ 14 بنسبة مساهمة 53 % في توليد الوظائف في البلاد، فيما المعدل العالمي في أكبر 15 اقتصادا هو 67 %، وتساهم تلك المنشآت في التوظيف 2.5 ضعف أكثر من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

- يُذكر أن إيرادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية، ارتفعت بنسبة 6.1 % خلال الربع الثاني من العام الجاري، لتبلغ 220.7 مليار ريال، مقابل نحو 208 مليارات ريال في

نفس الفترة من العام الماضي، بزيادة قيمتها 12.8 مليار ريال. ووفقا للتحليل، تبلغ مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة 29 في المائة من الإيرادات الإجمالية للمنشآت في السعودية في الربع الثاني من العام الجاري، البالغة 754.7 مليار ريال .

- المساعدة في رفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج من 40% إلى 65%، لان اغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مشروعات خاصة.
- تحقيق هدف زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من 20%الى 35.%
- المساعدة في تحقيق هدف تخفيض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%، لان المشروعات الصغيرة تعتبر من المشروعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، ومن ثم استيعاب عدد كبير من الداخلين الجدد لسوق العمل.
- يمكن من خلال دعم المشروعات الصغيرة للمرأة السعودية وتخفيض القيود على عملها أن تحقق هدف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30.
- أيضا يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تساعد في تحقيق هدف زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من 163 مليار ريال الى تريليونن ريال سنويا، من خلال المدفوعات التي تدفعها هذه المشروعات للحكومة سواء كانت في صورة ضرائب أو رسوم أو غيرها. وأخيرا يمكن للمشروعات الصغيرة الموجهة للتصدير أن تساهم في تحقيق هدف زيادة نسبة الصادرات غير النفطية من 16% الى 50% من أجمالي الناتج غير النفطي.

تاسعاً: التوصيات

1 - الاهتمام من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بتذليل اهم العقبات والمعوقات أمامها ومنها الإجراءات الحكومية والبيروقراطية، المعوقات الفنية، الحصول على التمويل الخ.

2 - زيادة مساهمة بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة كآحاد الصناديق والبنوك التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني في تمويل تلك المنشآت مما يساعدها في مسيرتها الإنتاجية وانعكاس ذلك على زيادة الناتج المحلي ومن ثم التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

3 ـ حث المؤسسات التمويلية في تقديم حلول تمويلية مبتكرة وتحقيق الاستقرار المالي لهذا القطاع ليكون ركيزة أساسية لتنمية اقتصاد المملكة.

4 ـ الاستفادة من محفزات ((رؤية السعودية 2030)) لزيادة اعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة المبادرات والبرامج التي تساهم في ذلك.

5 ـ تطوير القطاع المالي ليتم تحسين منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي الى إزالة العديد من العوائق ذات العلاقة.

6 ـ دفع الشباب لريادة الاعمال، وتحفيز الابتكار والابداع والتركيز على قطاعي الصناعة والتقنية بدلا من اتجاه كافة المشاريع المحلية للمجالات التجارية والخدمية.

7 ـ تحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة الى بعض الاستثناءات التي تمكنها من المنافسة وذلك من خلال تهيئة البيئة والبنية التشريعية التي تحفز نمو القطاع كتبسيط وتسهيل إجراءات متطلبات بدء مشروع جديد. وكذلك اعتماد حزمة من حوافز التمكين كمنحها نسبة من العقود والمشتريات الحكومية لرفع قدرتها التنافسية وتسريع نفاذها في الأسواق.

8 ـ تحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة الى دمج وتوظيف الابتكار والمعرفة وتوطين التقنية بالقطاع لتحقيق النمو المستدام والتحول المنشود الى اقتصاد المعرفة وتعزيز تأثيرها على الاقتصاد السعودي.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

- الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، إحصاءات المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، 2022.
- الزامل، أسامة عبد العزيز وأخرون. (2013) تنمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني. منتدى الرياض الاقتصادي، نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الدورة السادسة.
- مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تقرير منشآت – الربع الرابع لعام 2022.
- تقرير إنجازات الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" – 2022. اصدار مختصر.
- صحيفة الاقتصادية، 2020. مسح المنشآت الصغيرة والمتوسطة. د عامر محمد الحسيني، 1/7/2020.
- المال والاعمال، جدوى الاستثمار – دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رؤية 2030، 21/3/2019.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، تنظيم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 22/9/1444 الموافق 3/4/2023.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة 22/9/1444 الموافق 13/4/2023
- د سامح شريف، تقرير مسح هيئة الإحصاء، التنمية الإدارية – معهد الإدارة العامة- العدد 197، 23/9/1444

ثانيا: المراجع الاجنبية

- IFC, International Finance Corporation, Interpretation Note on Small and Medium Enterprises and Environment and Social Risk Management, January 1, 2012.

- Geren Erdin and Gokhan Ozkava, Contribution of small and medium enterprises to economic development and quality of life in Turkey.Heliyon,2020 Feb: 6(2): e03215.
- Osama Mohammed Elhassan, Obstacles and problems facing financing of small and medium enterprises in KSA, Journal of Finance and Accounting, 2019, 7(5), 168-183.
- A Vision of Saudi Arabia 2030.
- Katherine J. R., John Leon, Eduek Inyang, and Saqer Alnajran. Employee Engagement in Small and Medium Enterprises in Saudi Arabia and Nigeria., International Journal of Employment Studies, Jan. 1, 2022.
- Mohammad Salem Aboradi, Ridzuan Masari, SMALL MEDIUM-SIZED ENTERPRISES IN SAUDI ARABIA: CONCEPTUALIZING AN EFFECTIVE SUCCESSION PLANNING. International Journal of Accounting, Finance, and Business, Volume 3, Issue 11 (June 2018), pp. 14-32.
- Vahran Stepanyan and others, Enhancing the Role of SMEs in the Arab World: Some Key Considerations, IMF e-Library, 13 Dec. 2019.
- P. O. (Purchase Order), Financing for SMEs in Saudi Arabia and beyond the Middle East Region. The White Paper Series 2020. (Ta3meed.com).

Abstract:

Small and medium enterprises are considered one of the most important engines of economic growth, and one of the most important contributors to sustainable GDP in various countries of the world, including the Kingdom of Saudi Arabia. Therefore, the contribution of small and medium-sized enterprises to the Saudi GDP has increased to more than 28% compared to 20% in a year, knowing that the target percentage of vision 2030 is 35% and this is a reference to a distinctive performance to achieve the vision's goals. The high percentage of employment contribution in this sector reflects the extent of its high contribution to the local economy.

Financial and organizational factors and infrastructure factors are among the most important determinants facing SMEs to enter sectors such as industry, construction, transport، and tourism, due to high capital requirements and the need for specialized skills. Next, there is a need to frame and implement strategies that will ensure the increased participation of small and medium-sized enterprises in these sectors, as this helps in combating poverty and low per capita income and reducing unemployment suffered by the Arab countries.

So in support of achieving the vision of Saudi Arabia 2030, the state established a number of bodies, relating to SMEs, such as the General Authority for Small and medium enterprises ((installations)), which was organized on 11/4/1437 18/4/2016 was the work of the bank recently began through 6 products major funding has been developed based on the needs of SMEs, and SMEs apply for financing through Bank of the small and

medium enterprise which offers access to more than 48 financed in the kingdom.

The SME Bank was also recently established as one of the development funds and banks affiliated with the National Development Fund, which aims to increase the total loan portfolio for the financial sector and fill the financing gap, enhance the contribution of financial institutions in providing innovative financing solutions, and achieve financial stability for this vital sector to be a fundamental pillar of economic development in the Kingdom and possible to achieve Vision 2030.

Therefore, we find that there are achievements achieved after the presence of these bodies and the bank for small and medium enterprises that the number of Micro, Small, and medium enterprises exceeded the barrier of 970 thousand establishments until the end of the third quarter of 2022, while the volume of credit facilities provided to these establishments by banks and finance companies until the end of the second quarter of the year reached 221 billion riyals, while the total amounts spent in the indirect lending initiative for the third quarter reached 2.85 billion riyals, of which 2,500 establishments benefited, with the growth rate of financing amounts reaching 29% compared to the same period of the year 2021 ad.

Keywords: micro and medium enterprises, Saudi Arabia, challenges and opportunities